ليترتب على الاول فصدق به عليه فان من الجايز ان يصدق عليه بحسب وقتين
او يكون ذلك البعض مشتركا ولا بعد لاتصاف الشيء بالضد والتحقيق ان ما فرض
العقل ليس بفهوم لا يكون من افراد ج فانه لا يدخل الانسان الناطق
في كل انسان نعم الممتنعات يدخل في الحكم اذا كانت من افراد الموضوع
ومما يوضحه انه اذا قيل كل انسان ناطق فلا يفهم منه ان الحجر لا
نسان ناطق والانسان اللاناطق ناطق كما يفهم منه ان زيدا
ناطق وعمرو ناطق الى غير ذلك من الافراد والدليل على ذلك
هو انه ليس شيء من الناس بانسان بحجر ويجب من ذلك ان لا يكون
شيء مما هو انسان بحجر بانسان فلا يكتنا وله الحكم على الانسان مطلقا
ومن ههنا انكشف ان ما اشترط بعض لدفع هذه الشبهة من علم منا
فات الموضوع وصنع مستغنى عنه لانه في الافراد ما يغني عن ذلك اذ لو
د الكل ما يحمل الكل عليه بالمواطاة والاخفاء في اشتاع المنافاتين المحمول
والموضوع فذان طائفة من المنطقيين ذهبوا الى ان المراد منه ما يوجد
في الخارج في زمان ما حتى يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود
بالفعل في زمان ما وهذا الراي فاسد لوجوه احدها ان الطبيعة بقيد وحدة

لان

لان كل واحد من الموجودين في وقت اذا لم يصح بالشرط المذكور
بعض ما يوصف بخ وثانيها ان الغرض من هذا البحث بيان مفهوم كل خ
وظاهر انه ليس مفهوم منه وجودا فرادج فضلا عن وجودها في الخارج فان
المفهوم ليس الا كل واحد واحد من افرادج اما انه يفهم منها
انها موجودة مطلقا وفي الخارج فلا وكيف وقولنا كل خ اعم من ج
موجود في الخارج والاعم لا يفيد الاخص فان قلت ليس وجود الموضوع
في الموجبة واجبا قلت وجود الموضوع وان كان واجبا لكنه ليس مفهوما
من القضية بل امر يستدعيه صدق الحكم الايجاب وثالثها ان ما فرضنا
موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها لهو لهم كل دائرتين عرضيتين
يتحركان بالخلاف على محور واحد الى قطبيهما ينطبقان وتنفصلا
ن فلا يعني بهما ان ذلك سهما واحدا وبوحدة وقتيا من الدوائر بل
يلتفت الا الى ماهيتها فقط ورابعها ان الحكم لو كان على الافراد الموجودة
لاستدعى صدق في السلب وجود الافراد كالايجاب والتالي باطل فالمقدم
مثل بيان الملازمة ان صدق السلب عبارة عن مطابقته في نفس الامر ومطابقة
الحكم على الافراد الموجودة لنفس الامر يستدعي وجودها في ورد واما مطلقا

Copyright © King Saud University